

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة السيد الرئيس هشام التل

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، محمد إبراهيم ، ناجي الزعبي ، باسم المبيضين

المميز ز: مساعد النائب العام / عمان.

بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٢ تقدم مساعد النائب العام عمان بطلب تعيين مرجع عملاً بأحكام المادتين ٣٢٢ و٣٢٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.

للسبب التالي:

١. بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ قررت محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية في القضية رقم ٢٠١٦/٩١٦ عدم اختصاصها بالنظر بهذه القضية وأن محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق.
٢. بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦ قررت محكمة استئناف عمان في القضية رقم ٢٠١٦/٣٨٩٥١ عدم اختصاصها بالنظر بهذه القضية وأن محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق.
٣. أدى صدور القرارين المتناقضين إلى وقف سير العدالة.
٤. محكمتكم صاحبة الاختصاص بتعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية.

لهذه الأسباب ولأي سبب آخر تراه محمكتكم فإنني التمس تعيين المرجع المختص
بنظر هذه القضية.

وبتاريخ ٢٠١٧/١/٢٩ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالغته الخطية رقم
١٦٤/٢٠١٧/٢/٢ تعيين المرجع المختص مبدئياً أن محكمة بداية شمال عمان هي
المرجع المختص.

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن محكمة صلح جزاء شمال عمان كانت وبقرارها
الصادر بالدعوى رقم ٢٠١١/١٠٨٩ تاريخ ٢٠١١/٤/٥ قضت بما يلي:-
إدانة المشتكى عليهم كل من :

-١

-٢

-٣

-٤

بجرم استعمال المياه بصورة مخالفة لأحكام المادة ٣٠/ب/٣ من قانون سلطة
المياه والحكم على كل منهم بالغرامة مئة دينار والرسوم وبالوقت ذاته إلزامهم بقيمة
الأضرار البالغة ١٩١٤,٤٧ ديناراً وإزالة أسباب الجريمة وأثارها وإعادة الحال لما
كانت عليه.

بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٩ اعترض المشتكى عليه على قرار
المحكمة المذكورة لدى المحكمة ذاتها حيث قررت بقرارها الصادر بالدعوى رقم
(٢٠١٢/١٢٠) تاريخ ٢٠١٢/١/١٥ رد الاعتراض شكلاً.

استأنف المشتكى عليه قرار الحكم سالف الإشارة إليه لدى محكمة بداية شمال عمان بصفتها الاستئنافية حيث أصدرت قراراً بالدعوى رقم ٢٠١٦/٩١٦ تاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ بعدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى محكمة استئناف عمان صاحبة الاختصاص.

وبتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦ أصدرت محكمة استئناف عمان قراراً بالدعوى رقم ٢٠١٦/٣٨٩٥١ تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٦ يقضي بعدم اختصاصها وإحالة الأوراق إلى محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية وأدى صدور قرارين متناقضين إلى وقف سير العدالة.

وفي القانون: نجد إن المادة ١٠ من قانون محاكم الصلح المعدل رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٨ حددت الأحكام القابلة للطعن في القضايا الجزائية. أ- تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصلحية الجزائية التالية:

١. الأحكام الصادرة عن المخالفات ما لم يكن الحكم صادراً بالغرامة فيكون قطعياً مع مراعاة حق الاعتراض.

٢. الأحكام الصادرة في الجرح المنصوص عليها في المادة ٤٢١ عقوبات.
٣. الأحكام التي تكون العقوبة المحكوم بها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولو اقتربت بغرامة مهما بلغ مقدارها.

٤. الأحكام الصادرة في الجرح التي تكون العقوبة المحكوم بها الغرامة مهما بلغ مقدارها وفيما عدا ذلك تستأنف الأحكام الجزائية إلى محكمة الاستئناف.

ب- إذا تعدد المرجع الاستئنافي بسبب تعدد التهم أو المحكومين في القضية الواحدة فيكون المرجع المختص محكمة الاستئناف.

١،.....٢،.....٣،.....٤،.....

وحيث إن العقوبة المحكوم بها المشتكى عليهم هي الغرامة مئة دينار لكل واحد من المشتكى عليهم فيبقى الاختصاص والحالة هذه منعقداً لمحكمة بداية جزاء شمال عمان ولا تؤثر في الاختصاص إن الحكم تضمن إزالة أسباب الجريمة وأثارها

وإعادة الحال إلى ما كانت عليه إذ تبقى من قبيل الإلزامات المدنية الواردة في المادة ٤٢ من قانون العقوبات (ت.ج ٢٣٥٩/٢٠١٤ تاريخ ٢٧/١/٢٠١٥).

لذا وعملاً بأحكام المادة ٣٢٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقرر تعيين محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية مرجعاً مختص للنظر في الاستئناف واعتبار الإجراءات التي اتخذتها محكمة استئناف عمان غير المختصة أصلاً صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨هـ الموافق ١٢/٢/٢٠١٧م

الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقيق / د.س

lawpedia.jo